الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/ISAR/L.4
18 September 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الثامنة عشرة

جنيف، ١٠-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

الاستنتاجات المتفق عليها بشأن المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم*

أولاً- المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

١- يشير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ (الفريق الحكومي الدولي) إلى أنه اتفق في دورته السابعة عشرة على أن تحسين المعلومات عن المحاسبة من شأنه أن يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إدارة أمورها على نحو أفضل والحصول على التمويل بصورة أسهل، كما يساعدها على حساب ضرائبها حساباً أكثر دقة. وبناء عليه اتفق الفريق الحكومي الدولي أيضاً على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بحاجة لإطار للمحاسبة والإبلاغ الماليين ينبغي أن:

* كما اتُفق عليها في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(أ) يكون بسيطاً ومفهوماً وسهل الاستعمال؛

(ب) يوفر معلومات إدارية مفيدة؛

(ج) يكون موحداً قدر الامكان؛

(د) يتسم بقدر كاف من المرونة لمراعاة نمو أعمال بعض هذه المؤسسات الآخذة في التوسع وزيادة قدرتها على استخدام المعايير الدولية للمحاسبة؛

(هـ) يكون سهل المواءمة مع الأغراض الضريبية؛

(و) يتفهم البيئة التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢- ووافق الفريق أيضاً على أن يترك لكل بلد تعريف "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم" وفقاً لبيئته الاقتصادية الوطنية، وتحديد مختلف فئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يتلاءم مع احتياجاته، وعلى أن يكون أي إطار محاسبي يطرح في هذا الشأن طوعياً وأن يشكل دليلاً اختيارياً للدول الأعضاء.

٣- وأعرب الفريق الحكومي الدولي في دورته الثامنة عشرة عن تقديره للأعمال الممتازة التي اضطلع بها الفريق الاستشاري المخصص، وأكد من جديد عند اختتام مداولاته المستندة إلى تقرير الفريق الاستشاري المخصص، على الحاجة الملحة لتوفير التوجيه بخصوص إطار محاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يراعي أن وضع مجموعة موحدة من قواعد المحاسبة لا يناسب احتياجات المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم. وإن أي إطار ينبغي أن يشمل جميع الكيانات التي يحتمل أن تعد تقارير مالية سنوية، وذلك بغية تغطية مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفضلاً عن ذلك فإن الغرض من هذا الإطار هو إفساح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لكي تنتقل بصورة منطقية من مستوى إلى آخر وفقاً لتطورها. ويمكن أن يتألف مثل هذا الإطار من ثلاثة مستويات أو ثلاث فئات على الأقل بحيث يضم المستوى الأكثر تعقيداً طبقة من الكيانات التي يتعين عليها التقيد بكافة المعايير الدولية للمحاسبة (المستوى الأول)، وتضم المؤسسات المدرجة في البورصة وتلك التي تنطوي على مصلحة عامة كبيرة، ودون هذا المستوى توجد الطبقة الثانية (المستوى الثاني) التي تتألف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من النوع الأكبر، والتي قد تتجاوز المعايير الدولية للمحاسبة الكاملة حدود احتياجاتها لأنه لا يرجح أن تعقد صفقات كتلك المتوقعة في المعايير الأكثر تعقيداً وحيث قد تفوق التكاليف ما تجنيه من أرباح منها. ومن المفضل أن تستخدم هذه الشركات مجموعة معايير أقل تفصيلاً تستند إلى المعايير الدولية للمحاسبة، بما فيها معايير الاثبات والقياس، ولكن بمتطلبات إبلاغ أخف وطأة. أما المستوى الثالث والأخير فيتألف من الكيانات الأصغر حجماً التي لا تتوفر لها سوى قدرات وسبل وصول محدودة للدراية المحاسبية،

ويطلب منها تقديم حسابات بسيطة تتقيد بشكل عام بالمبادئ المحاسبية التراكمية الأساسية. ومن شأن أسلوب المحاسبة الذي تتبعه مؤسسات المستوى الثالث أن يستهدف تقديم معلومات مفيدة للسلطات الإدارية والمالية وغيرها من السلطات الوطنية والأطراف المعنية الأخرى.

٤- وأكد الفريق الحكومي الدولي من جديد أن أمر التعاريف الفعلية للطبقات الثلاث بل وحتى عدد الطبقات النهائي لا بد أن يعود إلى هيئات التنظيم الوطنية التي قد تختار اعتماد النظام المقترح.

٥- ويشير الفريق إلى أن إطار المحاسبة لمؤسسات المستوى الأول يتم تحديده على نحو متزايد من جانب المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. وأن الفريق الاستشاري المخصص وضع اقتراحه الخاصة بالمستوى الثاني باتباع الأسلوب الذي ينطوي على تحديد معيار منفصل للكيانات الأصغر حجماً بوصفه مجموعة فرعية من المعايير الأقل تفصيلاً. ويلاحظ الفريق الحكومي الدولي أن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية قد أدرج في برنامج عمله مشروعاً محتملاً بشأن أعمال المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفي الأسواق الناشئة. واتفق الفريق الحكومي الدولي مع رأي الفريق الاستشاري بأن وضع مجموعة قواعد مختصرة للمؤسسات الأصغر حجماً يمكن أن تكون ذات فائدة خاصة في البلدان النامية. حيث يمكن، أولا، أن تشكل نقطة انطلاق نحو التقيد التام بالمعايير الدولية للمحاسبة. وأن تشكل ثانياً، بداية لايجاد مستوى "الفنيين" في الدراية المحاسبية، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن شأن خدمات "خبراء" من هذا القبيل أن تكون أقل تكلفة وأفضل تكيفاً مع احتياجات المؤسسات الصغيرة.

٦- واستعرض الفريق الحكومي الدولي في دورته الثامنة عشرة تقرير فريق الخبراء الاستشاري المخصص المعني بالمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (TD/B/COM.2/ISAR/12) ويوافق على الأسلوب العام الذي تتبعه هذه المؤسسات في المحاسبة الذي طرحه الفريق الاستشاري. ويوافق الفريق الحكومي الدولية نتيجة مداولاته أيضاً على أن التقرير يتطلب المزيد من التحسين، ويطلب إلى الفريق الاستشاري المخصص مواصلة عمله. ويتعين أن يأخذ الفريق الاستشاري المخصص بعين الاعتبار على وجه الخصوص التوصيات المتعلقة بالتنقيحات التي حظيت بتوافق الآراء. ومن المستصوب مواصلة تطوير التوجيهات لكيانات المستوى الثالث كي يتيسر تطوير وتعميم المعونة التقنية الطوعية المؤقتة في أقرب وقت ممكن؛ ومواصلة توضيح الأساس المنطقي لاختيار المعايير المندرجة "مجموعة الحد الأدنى للمعايير" بالنسبة للمستوى الثاني واستبعاد المعايير غير المندرجة في "مجموعة الحد الأدنى" هذه؛ ومواصلة إيضاح نطاق البيانات والكشوفات واستكمال مشروع النموذج الشكلي للمعايير الأقل تفصيلاً بالنسبة للمستوى الثاني؛ وإظهار التطابق بين الاطار المفاهيمي الدولي والأسلوب المقترح للمحاسبة من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٧- ويوصي الفريق الحكومي الدولي أيضاً بأن يعمد الفريق الاستشاري المخصص إلى تعميم تقريره المنقح كي يدلي جميع الأعضاء والمراقبين في الفريق الحكومي الدولي بتعليقاتهم عليه وتقديم النسخة النهائية منه إلى الفريق الحكومي الدولي في دورته التاسعة عشرة.

٨- ويوافق الفريق الحكومي الدولي كذلك على بدء النقاش بشأن إقامة الشراكات مع الهيئات المهنية للنظر في كيفية تدريب الفنيين في مجال المحاسبة على اتباع الأسلوب الجديد.

٩- وفي غضون ذلك، يود الفريق الحكومي الدولي أن يسترعي اهتمام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية وغيره من الهيئات الدولية المعنية مثل صندوق النقد الدولي، ومصرف التسويات الدولية والبنك الدولي إلى أن المحاسبة التي تضطلع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعد قضية ملحة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

١٠- ويطلب الفريق الحكومي الدولي إلى المجلس الدولي للمعايير المحاسبية تناول هذه القضية على سبيل الأولوية وفي الوقت المناسب. ويسترعي اهتمام المجلس أيضاً إلى أنه طلب إلى الفريق الاستشاري المخصص مواصلة عمله وإلى أن الفريق الحكومي الدولي على استعداد للتعاون مع المجلس الدولي للمعايير المحاسبية.

١١- ويوافق الفريق الحكومي الدولي كذلك على عرض نتائج المشاورات على الدورة التاسعة عشرة وأن تكون بنود جدول الأعمال الرئيسية المطروحة للبحث هي المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وحسن إدارة الشركات.

ثانياً- الأعمال الأخرى لمتابعة الدورة الخامسة عشرة

المحاسبة والإبلاغ بخصوص البيئة

١٢- يتسم العمل المتعلق بمؤشرات الأداء البيئي بالأهمية في ربط الأداء البيئي بالأداء المالي. ويوافق الفريق الحكومي الدولي على التعاون تعاوناً أوثق مع المبادرات الأخرى، بما فيها مبادرة الإبلاغ العالمية.

١٣- ويتعين أن يتألف مشروع المحاسبة والإبلاغ البيئيين من عملية تضم مرحلتين. وينبغي متابعة النواتج التي تم تعميمها على أكثر من ٢٥ بلداً ونشاطاً من أنشطة التدريب. ويلزم المزيد من التدريب لتعزيز قدرة المحاسبين على معالجة القضايا البيئية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٤- وثمة ضرورة لتدريب الخبراء على تقييم وقياس الأداء البيئي والتعرف على العوامل الخارجية الايجابية والسلبية، بما في ذلك التدريب على تطبيق المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي وغيرها من معايير الاستدامة.

ثالثاً- الأعمال الأخرى لمتابعة الدورة السادسة عشرة

١٥- يوصي فريق الخبراء الحكومي الدولي، وهو يضع في اعتباره الاسهام الايجابي والمعترف به للمبدأ التوجيهي المتعلق بالاحتياجات الوطنية بخصوص مؤهلات المحاسبين المهنيين، والذي اعتمده في دورته السادسة عشرة في تحقيق هدف رفع مستوى المؤهلات المهنية، بأن تواصل أمانة الأونكتاد التعاون مع المنظمات والهيئات المهنية الدولية والاقليمية والوطنية بغية النهوض بتعليم المحاسبة والمؤهلات المهنية المتصلة بها.

رابعاً- العمل في المستقبل

١٦- يحث فريق الخبراء الحكومي الدولي الأمانة على العمل مع أعضاء الفريق خلال فترات ما بين الدورات لتحديد المواضيع التي سيجري نقاشها في المستقبل.